

دور السياسة العامة الرمزية في تحقيق الاستقرار السياسي

The role of symbolic public policy in achieving political stability

مصطفى جزار

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، (الجزائر)، m.djezzar@univ-chef.dz

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ قبول النشر: 2025/05/27

تاريخ الإستلام: 2025/04/24

ملخص:

تعالج هذه الدراسة الدور الذي تلعبه السياسة الرمزية كنوع من أنواع السياسات العامة، في تحقيق الاستقرار السياسي للدولة، وتحقيق التكامل بين المواطنين والنظام القائم، من خلال التركيز على الاهتمام بالتاريخ الوطني وبطولات الأمة ورموزها، بما يعزز صورة الدولة ويرسخ مكانتها في الذاكرة الجماعية، ويدعم أسس الدولة المعنوية في الوعي الجمعي. توصلت الدراسة إلى أن لجوء الدول إلى هذا النوع من السياسات يكون بهدف تعزيز المواطنة وشد الفرد بدولته، عند مرور الدولة بسياقات داخلية وخارجية تهدد النظام السياسي بعدم الاستقرار، ما يضمن لها احتواء هذه السياقات المهددة وتجاوزها، وتحقيق نوع من الاستقرار والاستمرارية والتفاعل بين النظام السياسي والرأي العام، الأمر الذي جعل الدول تلجأ إلى اعتماد هذا النوع من السياسات بشكل دائم ومستمر.

الكلمات المفتاحية: السياسة الرمزية؛ الاستقرار السياسي؛ المواطنة؛ الشعور الجمعي؛ الانتماء الوطني.

Abstract:

This study addresses the role played by symbolic policies, as a type of public policies, in achieving political stability and integration between citizens and the existing regime, by focusing on national history and the nation's heroics and symbols, in a way that enhances the state's image, consolidates its position in collective memory, and supports the state's moral foundations in collective consciousness.

The study found that countries resort to this type of policies with the aim of strengthening citizenship and bonding the individual to his state, when the state is going through internal and external contexts that threaten the political system with instability. This ensures that these threatening contexts can be contained and overcome, and that a degree of stability, continuity, and interaction between the political system and public opinion can be achieved. This has led countries to resort to adopting this type of policy on a permanent and ongoing basis.

Keywords: symbolic policies; political stability; Citizenship; collective consciousness; National affiliation.

1. مقدمة:

تعتبر السياسة العامة عن برنامج مدروس يهدف لتحقيق قيم نهائية والقيام بتطبيقات محددة، فهي عبارة عن مجموعة من القرارات تتخذها السلطة السياسية للتصدي للمشاكل وإيجاد الحلول ومسايرة الواقع، في إطار التزام الدولة بحل المشاكل المجتمعية مثل الفقر البطالة والسكن والصحة وغيرها، فهي تمثل الدائرة المركزية التي تهم المواطن من النظام السياسي، لأن ما يهم الفرد أولاً هو واقعا ملموسا لما يفعله النظام في حياته بطريقة مباشرة، وتأخذ السياسات العامة عدة أشكال تتمحور حول التوزيع وإعادة التوزيع والاستخراج والسياسة الرمزية، هذه الأخيرة التي لم تأخذ القدر الكافي من الدراسة والتحليل، رغم ما تكتسبه من أهمية بالغة للأنظمة السياسية، من خلال مساهمتها الكبيرة في حفظ الأمن والاستقرار.

فمن بين السياسات العامة التي تلجأ إليها الأنظمة السياسية في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي، وحماية الأمن الوطني، وتعزيز الشعور الجمعي بالانتماء، نجد السياسة الرمزية، وذلك من خلال خلق رموز سياسية وزعامات وطنية، ومرجعيات تاريخية وفكرية وغيرها، لتحقيق أهداف آنية ومستقبلية هدفها الأساسي حفظ الأمن والاستقرار، وتقوية اللحمة الوطنية، خاصة في فترة الأزمات الخارجية والتوترات الداخلية، التي تهدد استقرار الأنظمة السياسية والدول.

على هذا الأساس تلجأ العديد من الأنظمة السياسية إلى تبني السياسة الرمزية من أجل تعزيز صورة الدولة، وترسيخ مكانتها في الذاكرة الجمعية، في سبيل تعزيز أسس الاستقرار السياسي للدولة، وذلك باستغلال الدعم المعنوي من المجتمع، والشعور بالانتماء والولاء، مستعملة في ذلك مجموعة من المرجعيات التاريخية والفكرية، والرموز الوطنية، والعادات والتقاليد والدين والهوية، التي لها أثر معنوي وروحي مهم في الصورة الذهنية للمجتمع.

تأسيسا على ما سبق تبرز أهمية الدراسة في محاولة إبراز الأهمية التي تؤديها السياسة الرمزية في الحفاظ على الاستقرار السياسي، خاصة لما تمر الدولة بظروف وسياقات تهدد استقرارها السياسي وأمنها الوطني، وتجسد الدولة نفسها بحاجة إلى جانب السياسات العامة المنتهجة، إلى انتهاج سياسة رمزية تحقق لها اللحمة الوطنية والتوافق المجتمعي ووحدة الصف، للتصدي لمختلف هذه التحديات وتجاوزها، وتحقيق الاستقرار والأمن.

من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية المركزية التالية: إلى أي مدى تساهم السياسة الرمزية في تحقيق الاستقرار السياسي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على الشكل التالي:

- ما المقصود بالسياسة الرمزية والنظام السياسي؟
- كيف تساهم السياسة الرمزية في تحقيق الاستقرار السياسي؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجه السياسة الرمزية في سبيل تحقيق أهدافها؟

تبعاً للإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- كلما تم صياغة واعتماد سياسات رمزية فعالة وهادفة، كلما ساهم ذلك في تحقيق الأمن والاستقرار الوطنيين.
- تعبر السياسة الرمزية عن مجموع السياسات المعبرة عن الهوية الوطنية، والمرجعية التاريخية والفكرية، والعادات والتقاليد والدين والهوية.
- يرتبط نجاح السياسة الرمزية، بدرجة معرفة النظام السياسي لحجم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الدولة.

ولمعالجة كل جوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل دراسة دقيقة للسياسة الرمزية، وتفسيرها وتحليلها ونقدها وتقييمها. وتبيان مدى تأثيرها على ظاهرة الاستقرار السياسي، كما تم الاعتماد على الاقتراب النسقي لمعرفة مراحل اعتماد السياسة الرمزية، والتي تظهر في شكل مخرجات من طرف النظام السياسي، وتمثل استجابة للظروف والسياقات الراهنة، ومحاولة من طرف النظام السياسي للرفع من الروح الوطنية، وبث مشاعر المواطنة، وتقوية الجبهة الداخلية، كما اعتمدنا كذلك على الاقتراب المؤسسي للتعرف أكثر على مضمون هذه السياسة وكيفية صياغتها والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

وفي سبيل إعطاء صورة شاملة عن موضوع الدراسة، وتسليط الضوء على مختلف جوانبه وحيثياته، تم الاعتماد على المحاور التالية:

- 1 - السياسة الرمزية والنظام السياسي: إطار مفاهيمي.
- 2 - مساهمة السياسة الرمزية في تحقيق الاستقرار السياسي.
- 3 - تحديات ورهانات السياسة الرمزية.

2. السياسة الرمزية والنظام السياسي: إطار مفاهيمي

سنحاول خلال هذا المحور تسليط الضوء على مفهومي السياسة الرمزية والاستقرار السياسي، من خلال تعريف كل مصطلح، والتعرض لخصائصه، وكيف يمكن للسياسة الرمزية أن تكون عاملاً مؤثراً على ظاهرة الاستقرار السياسي.

1.2 تعريف السياسة الرمزية:

تعرف السياسة لم تحظى السياسة الرمزية بنفس الاهتمام الذي حظيته به بقية السياسات العامة، سواء على المستوى الأكاديمي، أو حتى على المستوى التطبيقي، لذا لا نجد تعاريف عديدة لهذا المفهوم، وحتى من تعرض لهذا المفهوم فقد تعرض له بإسهاب، كما أن هنالك خلط في بعض الأحيان بين مفهوم السياسة الرمزية كسياسة عامة، والرمزية السياسة كمصطلح سياسي أكاديمي له استعمالات ودلالات أخرى، وهذا ما يجعل تعريف السياسية الرمزية والتعرض لخصائصها صعباً نوعاً ما، نظراً لعدم توافر مراجع كافية تعرضت لهذا المفهوم بالدراسة والتحليل.

تشير السياسة الرمزية إلى مجموعة الرموز التي يستخدمها مجتمع ما، للتعبير عن دلالات معينة، مرتبطة بثقافة وسياق محدد، وبالتالي فهي أداة بيد النظام السياسي يحرك بها دفة المجتمع نحو شيء يرغب فيه، ولهذا السياسة عدة وظائف، حيث يمكن استخدامها كطريقة لبعث رسائل سياسية معينة تحمل دلالات خاصة، كما يتم الاستعانة بها للحصول على التأييد الشعبي بهدف دعم النظام السياسي والنخب الحاكمة، وإضفاء الشرعية على الأيديولوجية السياسية الحاكمة، وضمان استقرار النظام السياسي والاجتماعي القائم.¹

تعرف كذلك بأنها استغلال الرموز السياسية لدعم الشعور الجمعي بالمواطنة المسؤولة، ورفع مستوى الولاء الوطني، بما يدفع المجتمع إلى تقبل التضحيات ومواجهة المصاعب، وبذل كل ما هو نفيس في سبيل رفعة الوطن.² تعرف أيضا بأنها تلك السياسات التي يكون القصد منها تعبئة الجماهير والرفع من حسهم الوطني، من خلال استذكار تاريخ الأمة وبطولاتها، والتذكير بالقيم والمبادئ الأيديولوجيات من قبيل المساواة والديمقراطية، وتقديم الوعود بتحقيق إنجازات مستقبلية، بهدف تحسين نوايا المواطنين اتجاه النخب الحاكمة، وترسيخ برامجهم السياسية، ما يسهل من مهمة الحكومات في تحصيل الضرائب طوعية، وضمان نفاذ القوانين، الشيء الذي يحد من معارضة الأنظمة السياسية القائمة، والقبول بها وبسياساتها العامة.³

كما تعرف كذلك بأنها وسائل لاستحضار مشاعر التضامن، وتمثيل وتأكيد قوة الدولة وسلطتها، بإبراز فضائل معينة في النظام السياسي، ما يوصل رسالة للمواطنين مفادها أن كل شيء يسير على ما يرام.⁴ تعريف آخر يشير إلى أن السياسة الرمزية عبارة عن شعارات تستخدم في إثارة المشاعر والحماسة الشعبية، وتعزيز المثل والأهداف، من خلال ظهور عدد كبير من الرموز على مدار التاريخ، بعضها وطني للغاية، تساهم في توحيد توجهات الأمة، وخلق رابط روحي بين المواطنين والسلطة المركزية، بما يعزز روح الكبرياء الوطني.⁵ من التعاريف السابقة يتضح بأن الدولة في سعيها لترسيخ مكانتها في الذاكرة الجمعية، تقوم بصياغة مجموعة من السياسات الرمزية، مفترضة في ذلك بأن تعزيز الرموز الوطنية يقود إلى تعزيز أسس الدولة المعنوية، ما يعزز من قدرة النظام السياسي في شراء السلم الاجتماعي وتحقيق الاستقرار السياسي، وتدعيم قدراته في حفظ الأمن الوطني.

فالدولة بوصفها مفهوما قائما لحفظ الأمن والاستقرار، تقوم على أساس عقد اجتماعي مؤسس، يركز إلى جانب حفظ الأمن على منظومة القيم السائدة في المجتمع، وبما أن الدستور هو القانون الأساسي الذي يعرف الدولة وينظم شأنها، فهو يستند إلى ركيزة أساسية، تمثل حصيلة ما توافق عليه المجتمع وتعاقد عليه أفرادها. والتي تحوي جملة من العناصر المادية والمعنوية، كالرموز الوطنية والتاريخية، والمحطات البارزة والمضيئة في التاريخ، كما تضم أشخاصا يتصفون بالشجاعة والتضحية والبطولة، يتمثل دورهم في شد عنفوان الدولة، وترسيخ احترامها، وبيان عظمتها.⁶

إن نجاح السياسات العامة الحكومية بكل أنواعها بشكل عام، ونجاح السياسة الرمزية بشكل خاص يشكل رافدا للاستقرار السياسي للدول، وهدفا لتحقيق الرضا العام، من خلال القدرة على توظيف سياسات رمزية للحفاظ على الهوية والذات المستقلة لهذه الأمة. والعمل فيما بعد من طرف الأنظمة السياسية على استدامة حضور ذلك الرمز المؤسس، بما يمثل من ارتباط للأمة برموزها، وما يمثله من رابطا معنويا غير منظور، يشد الفرد إلى دولته، ويعزز من موطنته.⁷

وبالتالي فإن السياسات الرمزية تصاغ بهدف تعبئة الرأي العام بالقيم السياسية المعززة للولاء الوطني والباعثة للروح الوطنية، بهدف تعزيز ثقة المواطنين في القيادة السياسية الحاكمة، ما يساهم في إضفاء مزيدا من الشرعية للنظام السياسي وسياساته العامة، ويعزز من الاستقرار السياسي، ويتجسد ذلك من خلال الاحتفاء بالرموز الوطنية البارزة، والأحداث التاريخية الفارقة، والإشادة بالجهود والتضحيات المبذولة في الدفاع عن الوطن، وكذا تكريم أعمال المفكرين المبدعين والعلماء من أبناء الوطن.

لكن من جانب آخر هناك من يرى في السياسة الرمزية خداعا معروضا علنا أو عملا بديلا، يستخدم لصرف الانتباه عن الواقع السياسي الفعلي، وبهذا المعنى تعتبر السياسة الرمزية بديلا لبقية السياسات العامة، التي يعجز النظام السياسي عن تحقيقها، فيلجأ إلى هذا النوع من السياسات للتغطية عن العجز الذي يعيشه. لكن يبقى هذا المعنى للسياسة الرمزية غير معتمد من طرف المختصين، نظرا للدور المعنوي الذي تحققه هذه السياسة من ناحية، وكذا لوجود تكامل بين السياسات المادية والسياسات الرمزية من ناحية ثانية، في سبيل تحقيق وظائف الدولة.

2.2 تعريف الاستقرار السياسي:

هناك عدة تعريفات للاستقرار السياسي، نظرا لاختلاف المعيار المعتمد في التعريفات، ومن أهم التعريفات نجد أن الاستقرار السياسي هو قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف والسياقات، والتعامل بذكاء وحكمة مع الأزمات، واحتواء مختلف الصراعات داخل المجتمع، وعدم اللجوء إلى العنف الذي يعتبر أحد مظاهر عدم الاستقرار السياسي.⁸

تعرفه الموسوعة البريطانية بأنه: الوضع الذي يحافظ فيه النظام السياسي على نفسه أثناء الأزمات، دون صراع داخلي⁹، كما عرفه "ألان بال" بأنه حالة التوافق العام في الرأي بين النخب والجماهير، حول القواعد التي يشغل بها النظام السياسي، وارتباطه بمفهوم السياسة الشرعية¹⁰. كما يعرف أيضا بأنه ظاهرة متغيرة نسبيا، تدل على قدرة النظام على إدارة مؤسساته، ومسايرة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات داخل المجتمع، بما يضمن الابتعاد عن العنف السياسي حفاظا على الشرعية.¹¹

وحسب "ريتشارد هيغوت" فإن هناك ثلاثة اتجاهات في تعريف الاستقرار السياسي، الاتجاه الأول يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية، وبالتالي فإن النظام السياسي الذي لا يتغير كثيرا يمكن اعتباره نظاما مستقرا. الاتجاه

الثاني يركز على التغييرات على مستوى الحكومة، وبالتالي فالنظام السياسي الذي يشهد تغييرات قليلة في حكومته يعتبر كذلك نظاما مستقرا. الاتجاه الثالث والأخير فينظر للاستقرار من زاوية غياب العنف بجميع أشكاله ومستوياته، والنظام السياسي الذي لا يوجد فيه عنف يعتبر نظاما مستقرا.

وبالعودة إلى هذا التعريف يمكن القول بأن الاستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بتغيير النظام السياسي، بل يرتبط أكثر بواقع ومضمون وتوجه هذا التغيير، فالتغيير لا يكون في كل مرة سلبيا، بل يحمل في الكثير من الأحيان أمور إيجابية، تشرعن النظام وتؤكد فعاليته. كما أن الاستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة كذلك بغياب العنف، فهناك مجتمعات ينعلم فيها العنف، لكن لا تعيش في استقرار سياسي. وبالتالي فالاستقرار السياسي هو قدرة مؤسسات النظام على إدارة الأزمات التي تواجهه بنجاح وفعالية، وحل النزاعات القائمة داخل الدولة.¹²

ما يمكن أن نستشفه من خلال التعريف السابقة أنه من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، يجب تكثيف جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع، فلا يمكن تحقيق النظام السياسي للاستقرار إلا بالقبول الشعبي به، وذلك من خلال انتهاج سياسات مشجعة، وتحقيق نتائج ملموسة من جهة، وأن يحافظ المواطنون على مؤسسات الدولة والنظام الاجتماعي العام من جهة ثانية. وفي هذه الحالة يمكن الحديث عن حالة من الاستقرار السياسي، تتحقق من خلال تضافر جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع.

3. مساهمة السياسة العامة في تحقيق الاستقرار السياسي.

هناك ارتباط وثيق بين ظاهرة الاستقرار السياسي وفكرة الدولة ونظامها السياسي، فتحقيق الاستقرار يتعلق مباشرة بكيان الدولة، وهدفها الأساسي الذي تسعى لتحقيقه، والذي من بين وسائل تحقيقه هو الاعتماد على ما يسمى بالسياسة الرمزية، كنوع من أنواع السياسات العامة.

1.3 استثمار الدول في السياسة الرمزية:

تمثل السياسة الرمزية رابطا معنويا بين الدولة وشعبها، وهي لا تتفاعل بطريقة سهلة وتلقائية، وإنما تستند إلى مجموعة من العوامل المتعددة والمتشابكة، تبدأ من أول لحظة لقيام الدولة، وقبول النظام المنبثق عنها، بطريقة تجعل الفرد يجد في أن في قبولها تتحقق ذاته ومواطنته، ولا يترسخ ذلك إلا من خلال مختلف أليات ومؤسسات التنشئة، المتمثلة في الأسرة والمسجد والمدرسة والمجتمع، ومختلف وسائل الاعلام والتواصل، كوسائل لنقل القيم عبر مختلف الأجيال.

فالنظم السياسية تستعمل السياسة الرمزية كوسيلة لحشد المؤيدين حول عديد القضايا، من خلال جذب النزعة الشعبية واثارة المشاعر، والعمل على أن تكون الروابط الاجتماعية بين الدولة والمجتمع أقوى من الروابط بين أفراد المجتمع ذاته، والاستثمار في ذلك حتى في أوقات الحرب، مثلما حدث في الحرب على العراق سنة 2003، حيث صورت إدارة الرئيس الأمريكي "جورج والكر بوش" العراق كعدو، وبأنه يمثل تهديد خطير، وبينت أن الرئيس العراقي "صدام حسين" معتدي وديكتاتوري، وذلك من أجل الحصول على الدعم الشعبي في الداخل

الأمريكي وفي الخارج، وبالفعل نجح النظام السياسي الأمريكي في تحقيق ذلك، والحصول على دعم معنوي من الشعب الأمريكي.¹³

وفي نفس السياق فإن الأنظمة السياسية في سبيل إنجاح سياستها الرمزية والاستثمار فيها لتحقيق الأمن والاستقرار، تقوم باستغلال كل الرموز المتاحة، سواء كانوا أشخاص أو ايدولوجيات أو حركات أو معتقد أو أبطال، وحتى الأناشيد والأعلام يتم استغلالها في هذا المجال، على شرط أن تكون متشعبة بأهمية رمزية في روح الأمة، وبما تمثل من علامات إرشادية تساعد الأفراد على تجاوز تعقيدات الحياة في البيئة السياسية التي يعيشون فيها.¹⁴

والسياسة الرمزية ليست مرادفا للهوية والقيم، وإنما ترتبط تحديدا بألية استدماتهما، وعملية الاستدامة لا تكون إلا من خلال سياسات رمزية متجددة تعبر عن هذه الهوية وهاته القيم، من خلال الارتكاز على جانب فكري، وركيزة قيمة عميقة تجعل من البعد المعنوي لهذه السياسة قويا وفاعلا ومؤثرا، بتظافر مجمل عمليات النظام السياسي، وعملها بتناغم واتساق، بما يحقق هدفها الأول وهو الاستقرار والأمن.¹⁵

فإذا كانت السياسة المادية تنتج منافع نقدية ملموسة أو إصلاحات محسوسة للمنتفعين منها، أو أنها تنتج أضرارا أو قيودا للمعارضين لها، فإن السياسة الرمزية تكون منافعها على المستفيدين منها، أمام أضرارها فتكون على الطرف الصانع لها، وهذه الأضرار غالبا ما تكون معنوية وليست مادية، كما أنها تلعب دورا كبيرا في السلوك السياسي للنظام.¹⁶

كما أن السياسة الرمزية تلعب دورا كبيرا في تشكيل المجتمعات السياسية والحفاظ عليها، وتشكيل الهويات الجماعية المتجانسة، وحشد الفصائل السياسية المتناحرة¹⁷، من خلال القيام بمجموعة من الأفعال السياسية، أو صياغة عدد من التشريعات، واستخدامها كرموز، بهدف تعزيز مكانة المسؤول السياسي، وطمأنة المواطنين، أو من أجل توجيه تهديد للأعداء، أو تحديد سلوك على أنه مقبول أو غير مقبول، ويتم وضع هذه القوانين والتشريعات لنقل رسائل من صناع القرار إلى الجماهير، من أجل إثارة إعجابهم، ولتحقيق أغراض رمزية لصالح النخب الحاكمة.¹⁸

لذا فإن الاستثمار في السياسة الرمزية لا يحتاج إلى سياسة استخراجية ولا إلى سياسة توزيعية، والتي تعد مكلفة ماديا وفكريا، وإنما يحتاج إلى الاستثمار في الرموز السياسية والزعامات الوطنية، والأحداث التاريخية، والاحتفاء بالأعياد الوطنية، والهوية والقيم، وغيرها، من أجل تدعيم الشعور بالمواطنة، وتغذية الإحساس بالولاء للسلطة السياسية، وتحقيق التكامل بين المواطنين والنظام السياسي، وتشجيع المواطنين على تقبل التضحيات في سبيل الوطن.¹⁹

إن ما يشجع الدول على الاستثمار في السياسة الرمزية هو أنها غير مكلفة مقارنة بباقي السياسات العامة، ولا تحتاج إلى موارد كبيرة، أو توزيع نفقات على أفراد المجتمع، بل القليل من الرمزية كافية لمسايرة الوضع، وبالمقابل فإنها فعالة، وتساهم بقسط كبير في تعزيز المواطنة، وحفظ الأمن، وتوفير الاستقرار السياسي.²⁰

2.3 السياسة الرمزية للدولة والاستقرار السياسي:

تحتاج الدول في سبيل تحقيق استقرارها السياسي إلى عاملين أساسيين أحدهما موضوعي والآخر ذاتي، فالنسبة للعامل الموضوعي فيتمثل في إضعاف قوة الضغط المقابلة للنظام السياسي، أما بالنسبة للعامل الذاتي فيتمثل في قدرة النظام السياسي على القيام بمهامه الرمزية والمادية اللازمة لوظيفة الدولة الأساسية، ويتجسد ذلك من خلال سياسة الإخضاع والاندماج والحشد والتعبئة، وتلبية المطالب من أجل الحصول على الرضا العام من طرف المجتمع. وإذا تمكنت الدولة من تحقيق العامل الموضوعي بإضعاف المعارضة، فإن تحقيق العامل الذاتي خاصة في شقه الرمزي يحتاج الكثير من الجهد والتخطيط، من أجل إحياء المثل الأعلى الرمزي لضمان استقرارها.²¹

إذن لا يتركز الخطاب حول الدولة والنظام السياسي على موضوع عناصر الدولة المادية وحسب، دون التركيز على بقية العناصر، ونقصد هنا العناصر المعنوية، التي لا تقل أهمية عن العناصر المادية، كما أنها تلعب دور مهما في تقوية الدولة، وتدعيم أسسها، وتحقيق أمنها واستقرارها. فالواقع يدل على أن انطلاق الدولة الأولى تكون معنوية وليست مادية، فالدولة تتشكل في النفوس أولا، كصورة مخيلة يطمح للوصول إليها، كما أن العقد الاجتماعي المؤسس للدولة هو عقد معنوي وليس مادي، رغم تجليه فيما بعد في عناصر تشكل الدولة (السلطة، الشعب، الإقليم)، المنتظمة تحت نظام سياسي يحتكر الإكراه الشرعي.²²

وبما أن النظام السياسي شرط من شروط قيام الدولة، فهو يقوم بمجموعة من الوظائف، نجد من أهمها هو صنع السياسات العامة، بهدف تسيير الشأن العام، ومجابهة مختلف المشاكل والقضايا المطروحة، والمتمثلة في السياسة الاستخراجية من خلال جني الموارد اللازمة لتمويل مختلف السياسات، والسياسة التوزيعية من خلال تخصيص تلك الموارد وتوجيهها، وسياسة إعادة التوزيع من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة، والسياسة التنظيمية المتعلقة بكيفية إدارة العمليات السابقة، وإيقاع الأحكام القانونية على المواطنين، وأخيرا السياسة الرمزية التي تعمل على الحصول على دعم المواطنين لتوجهات الدولة والنظام السياسي.²³

إن من أهم مميزات الاستقرار السياسي هو التركيز على السياسات الرمزية للدولة، من خلال إنتاج خطاب يتبنى قيم المجتمع ويعبر عن طموحاته، حيث تهدف السلطة السياسية إلى ضمان تفوقها داخل المجتمع، من خلال نشر العديد من الأشكال الرمزية المعبرة على أن هذه السلطة هي من تدير المجتمع وتسيطر عليه، حيث يتواجد هذا النشاط الرمزي في كل الأنظمة السياسية، لكنه يظهر بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى، للتأسيس لشرعية مشتركة اجتماعيا، لمنع ظهور تساؤلات حول المعتقدات التي قد تثير الاضطراب، وتدفع نحو عدم الاستقرار.²⁴

حيث تلعب السياسة الرمزية دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار السياسي، وتعزيز الأمن الوطني، فمعيار الرضا على أداء الدولة، هو الركيزة الأساسية في تعزيز استقرار الدولة، وحفظ أمنها، خصوصا في تلك الدول التي تملك تنوعا اثنيا واسعا في تركيبها السكانية. فبقدر ما يعد الرضا العام عن السياسة العامة وإيفاء الدول بالحاجيات الاجتماعية، هو أهم معيار لتقييم مدى نجاح وفعالية الدولة، بقدر ما يمثل اتفاق المجتمع على شكل الدولة واستعداده لقبول إنجازها، والتضحية في سبيلها المعيار الأساسي لتحقيق الاستقرار السياسي.

فالسياسة الرمزية تعمل على الربط بين الجماهير والمؤسسات، باستعمال المعتقدات والعواطف، ما يخلق مشاعر الفخر، وينتج الالتزام الأخلاقي، والاستعداد للتضحية بالنفس في سبيل الوطن، حيث تظهر الدراسات التجريبية في هذا المجال، أن الرموز تسهم في إظهار مستويات أعلى من الوعي الوطني والفخر، وتعتبر هذه الخاصية العاطفية مهمة، لأنها تؤثر على التفضيلات والسلوك السياسي، من خلال تعزيز الارتباطات العاطفية بالقادة والمؤسسات والأيدولوجيات، ما يمكن النظم الحاكمة أن تزيد من شرعيتها، وتعزز الطاعة السياسية، وبالتالي تحقق الاستقرار السياسي.²⁵

في هذا الإطار تعمل الدول من خلال السياسة الرمزية على تعزيز المستمر لهوية الدولة، ومرجعيتها التاريخية، وعاداتها وتقاليدها وأعلامها، وموروثها الثقافي والفكري، من خلال أفعال حكومية ورموز تؤكد الحضور التاريخي للأمة في وجدان الشعب، بطريقة مستمرة ومتراكمة، كمعبر عن وجودها الحاضر، المرتبط بماضيها العميق ماديا ومعنويا، بالتركيز على عناصر مثل العلم، والاستعراضات العسكرية، والرموز والنصب السياسية، والأناشيد الوطنية، والنصب التاريخية، وغيرها من رموز الدولة.²⁶

فلو تكلمنا مثلا عن النصب التاريخية، ولضمان تحقيق الأهداف التي شيدت من أجلها، يجب العمل على تنشئة التلاميذ في المدارس، وتعريفهم بتاريخ بلدهم بما يمجّد إنجازات الماضي العتيق، الشيء الذي يعزز عندهم مشاعر الفخر الوطني. وذلك كله ضمن عملية تلقين مستمر، عبر وسائط متعددة، ومن الأمثلة في هذا المجال نذكر نصب الأبطال الوطنيين، والعلماء والمبدعين، والشهداء والمجاهدين، والنصب التي تخلد ثورات الوطن وانتصاراته، وتبين مسيرته في البناء والتشييد. والملاحظ في هذا المجال هو أن الدول في هذا المجال، بقدر ما تعتمد مناهج تاريخية في مدارسها وجامعاتها للتعريف بتاريخ الدولة وهويتها، فإنها في الوقت ذاته تعزز تلك المناهج والبرامج بزيارات ميدانية لتلك المعالم والنصب التاريخية، لغرض التعريف بهوية الدولة وتاريخها، خاصة لدى الأطفال، لضمان تنشئة مواطنية وهوياتية حقيقة لجيل المستقبل.²⁷

إن مسألة التنشئة الوطنية تنصب بالدرجة الأولى على الجيل الجديد، من خلال مختلف مؤسسات التنشئة بدء من المنزل، مروراً بالمسجد، ووصولاً إلى المدارس والمعاهد والجامعات، لذا من الواجب التركيز على موضوع السياسة الرمزية من خلال المنظومة التربوية، بما يعزز التكوين التاريخي للتلاميذ، كخطوة لتعزيز المواطنة الفاعلة

والحس الوطني، ما ينعكس لاحقا على تكوين رضا عام على الدولة، وتوافق بين المجتمع ونظامه السياسي، بما يحقق الاستقرار السياسي، ويعزز الأمن الوطني.²⁸

وهناك ارتباط وثيق بين السياسة الرمزية والأمن، فالدولة التي لا تهتم بالأمن هي دولة تعيش في مشاكل واختلالات أمنية عميقة، وتغرق في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، الأمر الذي ينعكس على الحالة النفسية للمواطن، ويفقد ثقته في دولته، ويحس بعدم الأمان، لذا نرى العديد من الدول تحرص على أن تكون إجراءاتها الأمنية بادية للعيان، بتشكيلات مسلحة كثيرة، مجهزة بأحدث الأسلحة والوسائل، ما يبعث في النفوس الاطمئنان، والشعور بالأمن والسكينة²⁹. في هذا السياق نذكر المثال الجزائري من خلال الاستعراض العسكري الضخم الذي نظم بمناسبة الذكرى الـ 60 لعيد الاستقلال الوطني، المصادف لتاريخ الخامس من جويلية 2022، فبقدر ما يمثل من رسائل للخارج عن قوة الجيش العسكري وقدرته على مجابهة أي اعتداء خارجي، فهو في الوقت ذاته رسالة للشعب الجزائري تطمئنهم على أمنهم وحدودهم، ولا دل على ذلك هو عدد الجماهير الغفيرة التي حضرت هذا الاستعراض العسكري، ونفس الشيء ينطبق على المناورات الدورية التي يجريها الجيش الوطني الشعبي في مختلف أنحاء الوطن، فزيادة على كونها تدريبات للجهازية والاعداد، في أنها في الوقت ذاته سياسة رمزية موجهة للشعب الجزائري، للشعور بالفخر والاعتزاز، والراحة والأمان.

وبالتالي تساهم السياسية الرمزية كثيرا في جعل النظام السياسي أكثر تماسكا، من خلال إثارة ارتباطات مختلفة، وتحفيز إدراكات وعواطف لدى أشخاص مختلفين، بما يعزز السلم والأمن، ويحفظ الاستقرار السياسي، ويدفع بعجلة التنمية نحو الأمام.

4. تحديات ورهانات السياسة الرمزية.

تواجه السياسة الرمزية على غرار بقية السياسات العامة جملة من التحديات والرهانات، تحول في بعض الأحيان دون الوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة منها، وهو ما من شأنه أن ينعكس على الاستقرار السياسي للدول.

1.4 معوقات السياسة الرمزية:

عادة ما تعبر السياسة الرمزية عن الأيديولوجية المهيمنة في الدولة، وهو الأمر الذي يحول دون الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة، خاصة إذا تم تسجيل تعارض بين أيديولوجية النظام القائم، والأيديولوجية العامة السائدة في المجتمع، فكثير ما تلجأ الأنظمة الحاكمة إلى تشكيل الرمز وفق رؤيتها، وبطريقة تختلف عن حقيقته التاريخية، مثل تحويل قومية بعض الشخصيات التاريخية والوطنية، أو تهميش رموز تاريخية معينة، وهو ما ينعكس سلبا على مضمون السياسة الرمزية، ويخلق الهوة بين الشعب والنظام القائم.³⁰

إن تجاهل رموز الدولة وشواهداها، ومحاولة تشويه صورتها، وإعادة كتابة التاريخ وفق حسابات سياسية تخدم النظام القائم، هي أمور من شأنها أن تخلق موقفا معارضا للنظام السياسي، وتحدث قطيعة بين المجتمع

والدولة، حيث أن هذه السياسة الرمزية تمثل قمعا للهوية الوطنية، ومعاداة للرؤية الشعبية، ما ينتج حالة من عدم الرضا على هذه السياسة الرمزية، والتي قد تتسع لباقي السياسات المعتمدة، وللدولة والنظام السياسي القائم بحذ ذاته.³¹

إن التعدد الاثني مثلما يمكن المراهنة عليه كدافع حقيقي في نجاح السياسة الرمزية، مثلما يمكن أن يكون سببا في فشلها، فالتعدد الاثني بالضرورة ينتج رمزيات اثنية متعددة، وقد تكون في بعض الحالات متعارضة، حيث تسعى كل اثنية لفرض نفسها على البقية، وربما محاولة الغائها، ومحاولة فرض نفسها كرمزية مركزية للدولة، ما يحول السياسة الرمزية في هذه الحالة إلى عامل تأزيم وعرقلة، بدل من عامل بناء واستقرار، يساهم في تعزيز الهوية الوطنية، ويوفر الدعم اللازم للدولة لتنفيذ سياساتها، وتحقيق الرضا العام، والحفاظ على الأمن والاستقرار.³²

ما يلفت الانتباه كذلك بالنسبة للسياسة الرمزية، هو طبيعة الدول التي تستعين بهذا النوع من السياسات، حيث الملاحظ أن الدول النامية تلجأ كثيرا لهذا النوع، وهي دول تعاني من اختلالات كبيرة في إعادة توزيع الثروات والمداخليل، وحتى سياسات إعادة التوزيع تقوم بها لصالح الأغنياء، ما ينتج عنه خلق هوة كبيرة بين الأقلية الغنية والأغلبية الفقيرة، لذا فهي تلجأ للسياسات الرمزية غير المكلفة، والتي لا تحتاج إلى موارد كبيرة، بل إن القليل من الرمزية كافية لتسيير الأمور، لكن السؤال الذي يطرحه نفسه هنا بالحاح هو هل تكفي السياسة الرمزية وحدها في الحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي؟ أم هي بحاجة إلى بقية الأنواع من السياسة العامة؟³³

والأكيد أن السياسة الرمزية وحدها غير كافية للتغطية على كل وظائف الدولة، بل يجب في هذا المجال العمل على تعزيز السياسات الرمزية بمجموعة من السياسات المادية الكفيلة بتحقيق رغبات وتطلعات الجماهير، بما يعود بالفائدة على المجتمع والدولة، ويساهم في توفير الأمن والحفاظ على الاستقرار السياسي.

2.4 تحديات تفعيل السياسة الرمزية:

تواجه السياسات الرمزية في سبيل تحقيق أهدافها مجموعة من التحديات، ولعل من أبرز هذه التحديات هو تحرير هذه الرمزية من شوائب التاريخ، ووضع منهجية علمية لدراسة التاريخ وتدرسه، وتحريره من الرؤية الأيديولوجية الموجهة، فخضوع الرمزيات التاريخية إلى مزاج صانع القرار وتوجهاته الفكرية، يؤدي إلى خلق أزمات بين مختلف فئات المجتمع، ومختلف الإثنيات إن وجدت، وهو ما يؤثر سلبا على الاستقرار السياسي، بعدما يفقد المواطن ثقته في حكومة بلده.³⁴

تحدي آخر يواجه السياسة الرمزية وهو خضوعها كذلك للرمزيات الدينية، خاصة في تلك الدول التي تتكون من مزيج من المذاهب الدينية، كالعراق ولبنان وسوريا على سبيل المثال، ما يؤدي إلى خلق نوع من المزاحيات الدينية، والتي تؤدي إلى خلق أزمة، تفرق بين مختلف فئات المجتمع، تنتهي أحيانا لظهور صراعات وحروب طائفية، ما يؤدي إلى عجز الدولة على تحقيق الأمن وحفظ الاستقرار، وبسط وجودها الحقيقي، فبدل من أن تكون السياسة الرمزية وسيلة للتوحيد ورض الصفوف، تصبح أداة هدم وتفرقة بين أفراد المجتمع.³⁵

وبالتالي من أجل تفعيل السياسة الرمزية يجب العمل على جعلها عاطفية ومشحونة وقادرة على تشكيل التفضيلات والسلوك السياسي، ومعبرة عن كل أطياف المجتمع، فأهم العوامل الحاسمة هو مدى توحيد هذه السياسة بين المواطنين في التجارب المجتمعية، ومدى مساهمتها في تشابك الأفراد مع مجتمعهم السياسي، وفي سبيل تحقيق ذلك يجب أن تكون مستمدة من هوية وإرث الأمة، ومعتقداتها الدينية، وذكراياتها التاريخية، واستخدامها كسجر للربط بين إنجازات الماضي وطموح الحاضر، بما يحقق الاستمرارية، ويضفي الشرعية على السياسات القائمة.³⁶

وفي سبيل مجابهة مختلف التحديات التي تواجه السياسة الرمزية، وتقف عائقا دون تحقيقها لأهدافها، يجب العمل على تحقيق الأهداف التالية:³⁷

- تفعيل الرقابة على كل المنابر الدينية، التي تحرض على الفتنة وتدعو للتفرقة، والعمل على تشجيع الخطاب الوسطي المعتدل، خاصة في الدول التي تتكون من مجموعة من المذاهب الدينية والإثنيات.
 - تركيز السياسات الرمزية على عوامل توحيد المجتمع، من تراث مادي ومعنوي مشترك، وتجسيدها في أرض الواقع من خلال نصب تذكارية وأعمال فنية وغيرها، ما يخلق نوع من الشعور الجمعي المشترك، الذي يعزز الوحدة الوطنية.
 - الابتعاد على الرؤية الأيديولوجية للأحداث التاريخية، والتي من شأنها أن تفقد رمزيته المعنوية، بإعادة النظر في مناهج الدراسات التاريخية.
 - العمل على وضع سياسات رمزية متكاملة الجوانب، تساهم فيها كل القطاعات ذات الصلة، لإنتاج سياسة تعبر عن الهوية والوطن والتاريخ والمورث الثقافي والفني.
 - تفعيل مؤسسات التنشئة من مدارس ومساجد ومعاهد للتعريف بتاريخ الأمة وإنجازاتها، ومختلف بطولاتها.
 - إعطاء اهتمام أكبر بالسياسة الرمزية من طرف الدوائر الحكومية، على غرار بقية السياسات العامة الأخرى، باعتبار وظائف الدولة تقوم على مقوم مادي ومقوم رمزي.
- هذه مجموعة من الأهداف الواجب تحقيقها من أجل صياغة سياسة عامة رمزية ناجعة وفعالة، تساهم في بعث الروح الوطنية، وتعزيز مقومات الهوية، وتكوين نظام سياسي أكثر قوة وتماسكا على الصعيدين الداخلي والخارجي.

5. الخاتمة:

في الأخير يمكن التأكيد على الدور الفعال والبارز الذي تؤديه السياسة العامة الرمزية في عملية الاستقرار السياسي، وأن ذلك لا يتحقق إلا إذا استطاعت الدولة تبني سياسة رمزية ناجعة وسليمة، تركز على بعث الروح الوطنية، وتعزيز مقومات وإرث الأمة، وتراعي الخلفية التاريخية والفكرية، بما يؤدي إلى نشوء تحالف وتكامل بين المجتمع والدولة، يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار، ويدفع بعجلة التنمية في كل المجالات.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن صياغتها على الشكل التالي:

- تعبر السياسة الرمزية عن الوظيفة المعنوية التي تقوم بها الدولة، وتساهم بها إلى جانب السياسات المادية، من أداء مختلف وظائف الدولة داخل المجتمع، بما يساهم في حفظ الأمن الوطني والاستقرار السياسي.
- السياسة الرمزية تعبر عن الشعور الجمعي للمجتمع، وعلى ذاكرته وتاريخه وفكره وايدولوجياته، وتنبور في شكل سياسات عامة، تؤخذ كل المعطيات السابقة بعين الاعتبار.
- تبقى السياسة الرمزية لوحدها غير كافية من أجل حفظ الاستقرار السياسي، ما لم تدعم بسياسات عامة أخرى تصب كلها في سبيل تحقيق نفس الأهداف والغايات.
- إن حفظ الاستقرار السياسي، مرتبط بمدى معرفة صانع السياسة الرمزية وفهمه لطبيعة الرمزيات الوطنية والتاريخية المكونة للأمة، وكيفية استغلالها، من خلال وضع سياسة تخاطب شعور المجتمع، وتبعث الروح الوطنية، وتحقق التكامل بين الجماهير والنظام السياسي.
- لا يمكن أن تكون السياسة الرمزية بديل عن السياسات المادية الأخرى، بل هي مجرد سياسة مكمل، لا يمكن المراهنة عليها بمفردها لتحقيق الأمن والاستقرار.
- ومن خلال دراستنا لموضوع السياسة الرمزية والاستقرار السياسي، يمكن أن نقدم كذلك مجموعة من الاقتراحات في هذا المجال:

- تشجيع البحث في مجال السياسة العامة الرمزية، حيث أن هذا الحقل المعرفي لم ينل القدر الكافي من الدراسة والتحليل، بل دائما ما يكون مجرد موضوع هامشي مقارنة بمواضيع السياسة العامة الأخرى.
- اهتمام صانع القرار السياسي بموضوع صنع وصياغة السياسة العامة الرمزية، والتي تكتسي أهمية بالغة في الشعور الجمعي للأمة، ويمكن لها أن تساعد الأنظمة السياسية في تحقيق التنمية، وحفظ الأمن والاستقرار.
- التوقف على اعتبار السياسة الرمزية سياسة وقتية ومناسبتها، وجعلها ضمن أولوية اهتمامات الأجندة السياسية.
- عدم استعمال السياسة الرمزية للتغطية عن إخفاقات النظام السياسي، وانما استعمالها لأهداف مكمل لأهداف بقية السياسات المنتهجة من طرف الدولة.
- وعليه يمكن التأكيد على محورية الدور الذي تلعبه السياسة العامة الرمزية، في جملة من المجالات المتعلقة بوظائف الدولة، والتي نجد من أهمها تقوية اللحمة الوطنية، وزرع حب الوطن، بما يعود بالفائدة على المجتمع والدولة، ويحقق الأمن والاستقرار.

6. الهوامش:

¹ - عبد الرحمن محمد الحديدي، وسائل الاعلام المرئية وبناء الرموز السياسية: دراسة الحالة المصرية في الفترة من 2014 إلى 2018، المركز الديمقراطي العربي، 18 أبريل 2019، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=60112>

- ² - يوسف حسن يوسف، *ايدولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص 205.*
- ³ - هشام عبد الله، *السياسة العامة المقارنة في وقتنا الحاضر، الدار الأهلية: عمان، 1997، ص 199.*
- ⁴ - عبد الرحمان محمد الحديدي، *مرجع سبق ذكره.*
- ⁵ - المرجع نفسه.
- ⁶ - حيدر عبد المرشد، *السياسات الرمزية والدولة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص 4.*
- ⁷ - المرجع نفسه، ص 4.
- ⁸ - جمال عبيد الله علي الجبول، "أثر الأقليات على الاستقرار السياسي (دراسة نظرية)"، *مجلة أفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 4، العدد 1، ص ص 184-202، 2021، ص 191.*
- ⁹ - دحماني محمد، زخروف لعرج، "دور القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي"، *مجلة قضايا معرفية، المجلد 1، العدد 7، ص ص 39-56، 2021، ص 46.*
- ¹⁰ - أحمد الرجوب سلامة رضوان، "الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية"، *رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2005، ص 75.*
- ¹¹ - المرجع نفسه، ص 75.
- ¹² - عبد القادر بدر الدين، "ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر"، *أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1981، ص 36.*
- ¹³ - STUART J. KAUFMAN, **War as Symbolic Politics**, *International Studies Quarterly* (2019) **63**, 614–625, p 614.
- ¹⁴ - fathali m. moghaddam, "The SAGE Encyclopedia of Political Behavior", **Political Symbolism**, SAGE Publications, Inc, Thousand Oaks, 2017, p 633.
- ¹⁵ - علي عبد الهادي المعموري، *السياسات الرمزية للدولة والأمن الوطني، مركز النهدين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2017، ص 3.*
- ¹⁶ - جيمس أندرسون، *صنع السياسات العامة، تر: عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: الدوحة، 1998، ص 167.*
- ¹⁷ - Graeme Gill, Luis F. "Angosto-Ferrandez, Introduction: Symbolism and Politics", **POLITICS, RELIGION & IDEOLOGY**, 2018, VOL. 19, NO. 4, 429–433, p 430.
- ¹⁸ - Sarah M. Ovink, Kim Ebert, Dina Okamoto, "Symbolic Politics of the State: The Case of In-state Tuition Bills for Undocumented Students", **Socius: Sociological Research for a Dynamic World**, Volume 2: 1–15, 2016, p 1.
- ¹⁹ - حمزة بلشقر، "لماذا السياسات الرمزية؟"، *العربي الجديد، 27 أوت 2017، على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk>*
- ²⁰ - المرجع نفسه.
- ²¹ - *مصطلحات سياسية: الرمزية السياسية، شبكة النبا المعلوماتية، 2007، على الرابط: <https://annabaa.org/nbanews/65/100.htm>*
- ²² - علي عبد الهادي المعموري، *مرجع سبق ذكره، ص 1.*

- 23- المرجع نفسه، ص 1.
- 24- مصطلحات سياسية: الرمزية السياسية، مرجع سبق ذكره.
- 25 - fathali m. moghaddam, iPad, p 633.
- 26- علي عبد الهادي المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 2.
- 27- حيدر عبد المرشد، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.
- 28- علي عبد الهادي المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 2.
- 29- المرجع نفسه، ص 2.
- 30- حيدر عبد المرشد، مرجع سبق ذكره، ص 5.
- 31- المرجع نفسه، ص 5.
- 32- المرجع نفسه، ص 5.
- 33- حمزة بلقشر، مرجع سبق ذكره، ص 3.
- 34- حيدر عبد المرشد، مرجع سبق ذكره، ص 9.
- 35- المرجع نفسه، ص 9.
- 36 - fathali m. moghaddam, iPad, p 634.
- 37- حيدر عبد المرشد، مرجع سبق ذكره، ص 9-10.
- 7. قائمة المراجع:**
- 1- باللغة العربية:**
- 1- أندرسون، جيمس، 1998، صنع السياسات العامة، تر: عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: الدوحة.
- 2- المعموري، علي عبد الهادي، 2017، السياسات الرمزية للدولة والأمن الوطني، مركز النهدين للدراسات الاستراتيجية، بغداد.
- 3- حسن يوسف، يوسف، 2016، إيديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.
- 4- عبد المرشد، حيدر، 2022، السياسات الرمزية والدولة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.
- 5- عبد الله، هشام، 1997، السياسة العامة المقارنة في وقتنا الحاضر، الدار الأهلية: عمان.
- 6- بدر الدين، عبد القادر، 1981، "ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- 7- سلامة رضوان، أحمد الرجوب، 2005، "الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- 8- دحماني، محمد، زخروف، لرج، 2021، "دور القيادة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي"، مجلة قضايا معرفية، المجلد 1، العدد 7، ص 39-56، الجزائر.
- 9- علي الجبول، جمال عبيد الله، 2021، "أثر الأقليات على الاستقرار السياسي (دراسة نظرية)"، مجلة أفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 4، العدد 1، ص 184-202، الجزائر.
- 10- بلشقر، حمزة، 2017، "لماذا السياسات الرمزية؟"، العربي الجديد، على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk>، تاريخ الاطلاع: 2023/09/15 على الساعة 17:35.

11- محمد الحديدي، عبد الرحمان، 2019، وسائل الاعلام المرئية وبناء الرموز السياسية: دراسة الحالة المصرية في الفترة من 2014 إلى 2018، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=60112>، تاريخ الاطلاع: 2023/09/15 على الساعة 19:30.

12- مصطلحات سياسية: الرمزية السياسية، 2007، شبكة النبا المعلوماتية، على الرابط: <https://annabaa.org/nbanews/65/100.htm>، تاريخ الاطلاع: 2023/09/10 على الساعة 10:05.

2- in English:

1 - Gill, Graeme, Angosto-Ferrandez, Luis F, 2018, "Introduction: Symbolism and Politics", **POLITICS, RELIGION & IDEOLOGY**, VOL. 19, NO. 4, 429–433.

2 - Ovink, Sarah M, Ebert, Kim, Okamoto, Dina, 2016, "Symbolic Politics of the State: The Case of In-state Tuition Bills for Undocumented Students", **Socius: Sociological Research for a Dynamic World**, Volume 2: 1–15.

3 - KAUFMAN, STUART J, 2019, **War as Symbolic Politics**, International Studies Quarterly, 614–625.

4- moghaddam, fathali m, 2017, "The SAGE Encyclopedia of Political Behavior", **Political Symbolism**, SAGE Publications, Inc., Thousand Oaks.